

اعتقال نواب المجلس التشريعي الفلسطيني الاحتلال يعتقل 12 نائباً 6 منهم رهن الاعتقال الإداري

أيار 2015 - يستمر الاحتلال الاسرائيلي في سياسة تفكيك بنية المجتمع الفلسطيني من خلال ملاحقة النشاط السياسي والمتقنين فيه، لمنعهم من اداء دورهم الطبيعي في توعية المجتمع والعمل على تماسكه وتحضيره لخوض النضال التحرري، وقد تجلى ذلك في التضيقات التي فرضها الاحتلال على عمل المجلس التشريعي الفلسطيني منذ تأسيسه عام 1996، فقد أعتقل أكثر من ثلث نواب المجلس التشريعي الفلسطيني بعد انتخابات عام 2006 مما عرقل سير العمل فيه حتى الان، وكان اخرهم اعتقال النائب خالدة جرار، والحكم على رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عزيز دويك بالحبس لمدة عام.

يؤكد القانون الدولي على انه لا يجوز اعتقال الأفراد بناءً على آرائهم السياسية، فقد جاء في المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية على أنه "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب"، (الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر 1966). ومع ذلك يتم اعتقال القادة السياسيين الفلسطينيين بشكل دوري كجزء من سياسات الاحتلال المستمرة لقمع سير العمليات السياسية الفلسطينية، وبناء عليه قمع ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير.

تركزت هذه السياسة في السنوات الأخيرة ضد نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث شنت قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة خلال انتخابات المجلس التشريعي عام 2006، وطالت الاعتقالات حوالي 450 عضواً وداعماً لكتلة "التغيير والإصلاح" المشاركة في الانتخابات، سواء بسبب مشاركتهم في أنشطة الدعاية الانتخابية للكتلة أو لمشاركتهم في الانتخابات البلدية في مختلف مناطق الضفة الغربية، وتم تحويل غالبية المعتقلين للاعتقال الإداري لفترات مختلفة، وأفرج عن بعضهم يوم الانتخابات.

قامت قوات الاحتلال أيضاً بحملة اعتقالات واسعة بحق القادة والنشطاء في حركة حماس بعد أسر الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط" في 25 يونيو 2006 من معبر "كرم أبو سالم" على حدود قطاع غزة، وطالت الحملة مجموعة من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني من كتلة "التغيير والإصلاح"، وتم تحويل غالبيتهم للاعتقال الإداري أو تم توجيه تهمة لهم تتعلق بارتكاب مخالفات مرتبطة بانتمائهم لكتلة "التغيير والإصلاح"، التي تزعم سلطات الاحتلال أنها تابعة لحماس، وهو تنظيم "محظور" وفقاً للأوامر العسكرية التي تفرضها قوات الاحتلال. وقامت قوات الاحتلال باعتقال المشاركين والمرشحين للانتخابات الفلسطينية

من كتلة "التغيير والإصلاح" على الرغم من أنها سمحت بانعقاد الانتخابات، ولم تعترض على مشاركة كتلة "التغيير والإصلاح" فيها، ومن الجدير ذكره أن سلطات الاحتلال أعلنت كتلة "التغيير والإصلاح" ككتلة محظورة عام 2007، أي بعد حوالي عام من حملة الاعتقالات التي شنتها بحق كوادر ومناصري الكتلة.

اعتقلت قوات الاحتلال في العام 2009 ما يقارب ثلث نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، مما منع المجلس التشريعي من الانعقاد، ولا يزال 12 نائباً من المجلس التشريعي يقعون في سجون الاحتلال حتى 1 أيار 2015، 6 منهم رهن الاعتقال الإداري، و5 محكومين، وواحدة موقوفة للمحاكمة.

اعتقلت قوات الاحتلال النائب في المجلس التشريعي والقيادي في حركة فتح مروان البرغوثي في 15 نيسان 2002، وأصر البرغوثي خلال محاكمته أن المحكمة الإسرائيلية غير شرعية وغير قانونية، وبالتالي رفض توكيل محامي للدفاع عنه، فحكم عليه بخمسة أحكام بالسجن المؤبد و40 عاماً. كما واعتقلت قوات الاحتلال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والنائب في المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد سعادات في 14 آذار 2006، بعد أن اقتحمت سجن أريحا التابع للسلطة الفلسطينية وحكمت عليه بالسجن 30 عاماً بعد ذلك بعامين، في آذار 2008 صدر بحق سعادات أمر بالعزل لمدة ستة شهور، ومدد العزل أكثر من مرة ليصل إلى ثلاثة أعوام، وتم إخراج سعادات من العزل بعد الإضراب المفتوح عن الطعام الذي أطلقه الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في نيسان 2012.

تعتقل قوات الاحتلال منذ العام 2013 وحتى اليوم ثلاثة من نواب المجلس التشريعي بأوامر اعتقال إداري وهم: محمد جمال الننتشة وعبد الجابر فقهاء ومحمد أبو طير ومحمد يوسف بدر، بناءً على مواد سرية ودون تهمة أو محاكمة، هذا بالإضافة إلى ستة آخرين اعتقلوا في حزيران وتموز عام 2014 ضمن حملة اعتقالات واسعة طالقت الضفة الغربية في أعقاب الحرب على قطاع غزة واختفاء ثلاثة مستوطنين في الخليل.

مؤخراً وتحديدًا في 2 نيسان 2015، اعتقلت قوات الاحتلال النائب في المجلس التشريعي خالدة جرار، وأصدر القائد العسكري أمر اعتقال إداري بحقها لمدة ستة شهور قصرت لشهر ويومين، خلال هذه الفترة قدمت النيابة العسكرية لائحة اتهام بحقها في 15-4-2015 تكونت من 12 بند حول العضوية والمشاركة في تنظيم محظور، والمشاركة في اعتصامات ونشاطات مساندة لقضية الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، وتعتبر خالدة جرار السيدة الوحيدة من نواب المجلس التشريعي المعتقلة في سجون الاحتلال، وتقع حالياً في سجن هشارون.

هذا وحكمت "عوفر" العسكرية على رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د.عزيز دويك من الخليل، بالسجن لمدة 12 شهراً وغرامة مالية قدرها ستة آلاف شيقل، وكان الاحتلال قد اعتقل دويك من منزله في مدينة الخليل منتصف شهر حزيران للعام 2014، خلال حملة اعتقالات واسعة طالقت العديد من نواب كتلة "التغيير والإصلاح" وقادة حركة حماس.

يقبع حالياً (12) نائباً من المجلس التشريعي في سجون الاحتلال، (6) منهم رهن الاعتقال الإداري، وهم:

الرقم	الاسم	المنطقة	تاريخ الاعتقال	السجن	الحكم
1.	مروان البرغوثي	رام الله	15/4/2002	هداريم	5 مؤبدات
2.	أحمد سعادات	رام الله	13/6/2006	جلبوع	30 عاما
3.	محمد جمال النتشة	الخليل	3/27/2013	عوفر	اعتقال إداري
4.	محمد ابو طير	القدس (مبعد لرام الله)	7/2/2013	عوفر	اعتقال إداري
5.	محمد ماهر يوسف بدر	الخليل	10/28/2013	عوفر	اعتقال إداري
6.	حسن يوسف	رام الله	6/14/2014	عوفر	اعتقال إداري - 6 شهور
7.	عزام سلهب	الخليل	6/16/2014	عوفر	اعتقال إداري - 4 شهور
8.	حسني البوريني	نابلس	6/14/2014	عوفر	حكم 12 شهراً
9.	عزيز دويك	الخليل	6/16/2014	عوفر	حكم 12 شهراً
10.	رياض رداد	طولكرم	7/14/2014	مجدو	تحويل من الاعتقال الإداري لحكم 11 شهراً
11.	نايف الرجوب	الخليل	7/14/2014	عوفر	اعتقال إداري
12.	خالدة جرار	رام الله	4/2/2015	هشارون	موقوفة بانتظار المحاكمة

اتخذت في الاونة الاخيرة عدة قرارات من هيئات ومؤسسات دولية فيما يخص الاسرى والمعتقلين من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث قرر البرلمان الأوروبي في 5 تموز 2012 بشأن سياسته حول الضفة الغربية والقدس المحتلة على انه "يدعو لإنهاء الاعتقال الإداري دون تهمة رسمية أو محاكمة للفلسطينيين من قبل السلطات الإسرائيلية، من اجل الوصول إلى محاكمة عادلة لجميع المعتقلين الفلسطينيين، وإطلاق سراح الأسرى السياسيين الفلسطينيين مع ايلاء اهتمام خاص لنواب المجلس التشريعي الفلسطيني ومن بينهم مروان البرغوثي والمعتقلين الإداريين".

من جانبه أصدر الاتحاد البرلماني الدولي قراراً اعتمد بالإجماع في 5 نيسان 2012، ونص القرار على أنه "يؤكد الاتحاد من جديد موقفه في أن اعتقال السيد مروان البرغوثي ونقله للأراضي الواقعة تحت سلطة الاحتلال هو انتهاك للقانون الدولي، ويؤكد

من جديد على إن محاكمة البرغوثي فشلت في تلبية معايير المحاكمة العادلة التي لا بد لإسرائيل إن تحترمها باعتبارها طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ونتيجة لذلك لم يتم إثبات تهم السيد مروان البرغوثي وبالتالي يجدد الاتحاد المطالبة بالإفراج الفوري عنه". " كما ويؤكد البرمان من جديد على أن اختطاف السيد احمد سعادات واعتقاله ليس مرتبط بتهمة القتل وإنما لنشاطه السياسي كالأمين العام للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، ولذلك إن الاتهامات التي وجهت إليه جاءت على اعتبارات سياسية، وبالتالي يجدد الاتحاد المطالبة بالإفراج الفوري عنه". كما "يرى الاتحاد في هذا الصدد إلى أن الاستمرار في ممارسة الاعتقال الإداري لا بد أن يعرقل حسن سير العمل في المجلس التشريعي الفلسطيني، ونوابه معرضين للاعتقال الإداري في أي وقت".

وأصدر الاتحاد الاوروبي في 28 كانون ثاني 2012 بياناً اعرب فيه عن قلقه إزاء اعتقال النائب في المجلس التشريعي محمد طوطح من مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القدس الشرقية، واعتقال وزير شؤون القدس السابق خالد أبو عرفة، وإزاء اعتقال رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عزيز دويك ونواب المجلس التشريعي خالد طافش وعبد الجابر فقهاء .